

# جمهورية مصر العربية

## المحكمة الدستورية العليا

### محضر جلسة

بالجلسة المنعقدة فى غرفة مشورة يوم السبت الخامس من أكتوبر سنة 2019م، الموافق السادس من صفر سنة 1441 هـ.

برئاسة السيد المستشار / سعيد مرعى عمرو  
وعضوية السادة المستشارين: الدكتور عادل عمر شريف وبولس فهمى إسكندر والدكتور محمد عماد النجار والدكتور عبدالعزيز محمد سالمان والدكتور طارق عبدالجواد شبل وطارق عبدالعليم أبو العطا ونواب رئيس المحكمة وحضور السيد المستشار الدكتور / عماد طارق البشرى ورئيس هيئة المفوضين وحضور السيد / محمد ناجى عبد السميع أمين السر

### أصدرت القرار الآتى

فى الدعوى المقيدة بجدول المحكمة الدستورية العليا برقم 20 لسنة 39 قضائية "دستورية".

### المقامة من

محمد غزال مرزوق عبد الحميد، بصفته رئيس مجلس إدارة شركة جيزة للغزل والنسيج

ضد

1 - رئيس الجمهورية  
2 - رئيس مجلس الوزراء  
3 - وزير القوى العاملة والهجرة  
4 - هانى محمد رمضان حسنى  
بطلب الحكم بعدم دستورية نص الفقرة الثانية من المادة (122) من قانون العمل الصادر بالقانون رقم 12 لسنة 2003.

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق، والمداولة.  
حيث إنه عن الدفع المبدى من هيئة قضايا الدولة بعدم قبول الدعوى لتصريح محكمة الموضوع بإقامتها دون إبداء دفع من الشركة التى يمثلها المدعى، فمردود بأن الثابت بمحضر جلسة 2016/11/13، فى الاستئناف 3318 لسنة 133 ق مستأنف القاهرة - المقام من الشركة - أن الحاضر عنها دفع بعدم دستورية المادة (2/122) من قانون العمل الصادر بالقانون رقم 12 لسنة

2003، وقدم بالجلسة ذاتها مذكرة ضمنها هذا الدفع، فقررت المحكمة التأجيل لجلسة 2017/2/12 لاتخاذ إجراءات الطعن بعدم الدستورية، فأقام المدعى بصفته الدعوى المعروضة بتاريخ 2017/2/8.

وحيث إن المحكمة الدستورية العليا قد سبق لها أن حسمت المسألة الدستورية المثارة في هذا الشأن، وذلك بحكمها الصادر بجلسة 2019/5/4، في الدعوى الدستورية رقم 5 لسنة 37 قضائية، الذي قضت فيه برفض الدعوى، وقد نشر هذا الحكم بالعدد رقم 19 مكرر من الجريدة الرسمية بتاريخ 2019/5/12.

وحيث إن مقتضى نص المادة (195) من الدستور، والمادتين (48، 49) من قانون هذه المحكمة الصادر بالقانون رقم 48 لسنة 1979، أن يكون للأحكام والقرارات الصادرة من المحكمة الدستورية العليا حجية مطلقة في مواجهة الكافة، وبالنسبة إلى الدولة وسلطاتها المختلفة، باعتبارها قولاً فصللاً لا يقبل تأويلاً ولا تعقيباً من أية جهة كانت، وهي حجية تحول بذاتها دون المجادلة فيه أو إعادة طرحه عليها من جديد لمراجعته. متى كان ذلك، وإذ سبق وأن قضت المحكمة الدستورية العليا في القضية المشار إليها، برفض الدعوى المقامة طعناً على دستورية النص التشريعي ذاته المطعون عليه في الدعوى المعروضة، فإن الخصومة الدستورية بالنسبة لهذا النص - وهي عينية بطبيعتها - تكون قد انحسرت، ومن ثم فإنه يتعين التقرير بعدم قبول الدعوى.

#### لذلك

قررت المحكمة - في غرفة مشورة - عدم قبول الدعوى، وبمصادرة الكفالة، وإلزام المدعى بصفته بالمصروفات وبمبلغ مائتي جنيه مقابل أتعاب المحاماه.  
أمين السر  
رئيس المحكمة